

آليات الانتقال بالاققتصاد العراقي إلى الاقتصاد الحر  
 Tnsnrsnoiss fo eht iqarI eht ot a erf  
 ymonoce

أ.م.د. محسن حسن علوان

جامعة ديالى

كلية الإدارة والاقتصاد

( ملخص البحث )

هدف البحث هو محاولة جادة لإيجاد رؤية ونموذج تتفق مع واقع وطموحات العراق في الوصول في الاقل الى الطريق الصحيح في التكامل الاقتصادي من خلال الاستفادة مرحليا من المورد الوحيد ( النفط) في تنمية القطاعات الاقتصادية وفق اطار هيكلية اقتصاد السوق. وكذلك وضع تصور عام و شامل لكل ما هو جدير بالاهتمام عند وضع السياسات لكل قطاع في الاقتصاد الوطني .

ان الاقتصاد العراقي بحاجة ضرورية الى تخطي الاساليب التقليدية واللجوء بقوة الى اعتماد المعرفة واقتصاداتها في تنمية القطاعات الاقتصادية بأجمعها و التي تشكل ارضية الاقتصاد العراقي ، وهنا يمكن ان نتجه الى اكثر من اتجاه بحسب طبيعة الهيكلية الاقتصادية للبلد ، فمثلا يمكن الاهتمام بالتدريب و التطوير والذي بدوره سيزيد من الاهتمام بأبعاد راس المال البشري وتنشيطه ، ويمكن اتباع البرامج والكتيبات او الافلام التدريبية (وعقد ورش عمل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وبحسب اهميته وتخصصه ) . هذا من ناحية راس المال البشري .

اما من ناحية الاقتصاد العراقي في ظروفه الربعية الراهنة فهو أحوج ما يكون الى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص ، عبر تركيبه فكري ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة والترويج لأيدولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او ما يسمى بحركة مناصري نشاط

الشركات المشتركة - المؤلفة من ملكية الدولة و ملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى ما يمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعالي الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة.

اما في جنب تأثير الاستثمار على عملية الانتقال ، فقد اكدت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي و الاجنبي من حيث حجم الاستثمار و الذي من المتوقع ان تبلغ نسبته (46%) في نهاية عام 2014. وفي هذا المجال فان الراي الارجح و المؤثر في آلية انتقال الاقتصاد العراقي الى السوق الحر هو اتباع ((نظرية الدفع القوية Big PUSH)) ، والتي تعتمد على (( 1- إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال البشري من ( طرق المواصلات ، وسائل نقل وقوى محركة ، وتدريب القوى العاملة 2- إغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء صناعات متكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً. ))

1- المقدمة Introduction

ان هذا البحث سيركز على كيفية توظيف موارد النفط في النهوض الاقتصادي وإعادة الاصلاحات الضرورية لهيكله قطاعات الاقتصاد الوطني بعد عام 2003 لكون المخطط المرسوم للنهوض بالاقتصاد العراقي هو مخطط يعتمد على اليات السوق ، او اتباع اسلوب آليات الاقتصاد الرأسمالي . وهذا يعني انتقال اليات اعادة تنظيم قطاعات الاقتصاد من اسلوب الاقتصاد المخطط الذي كان سائدا خلال الفترة منذ عام 1968 ولغاية عام 2003 ، لكون تلك الاليات (الاجراءات Processes ) سوف تنظم وفق نهج اقتصاد السوق السائد في معظم دول العالم حيث العولمة ، و التكنولوجيا الحديثة وتطورها السريع و المستمر .

وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة ليتسنى لنا الخوض في مضامين آليات بحثنا هذا وهي ان ((العراق وعلى مدى أكثر من 35 عاما وهي الفترة منذ 1968- ولغاية الاحتلال عام 2003، كان القطاع العام فيه يقود الفعاليات الاقتصادية. ثم مر البلد بحرب مع إيران امتدت لثمانى سنوات منذ عام 1980. فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد عام 1990 . وقد حصلت له الصدمة الاقتصادية في نيسان عام 2003 حيث الاحتلال الأمريكي وتأكيد سياسة التوجه نحو اقتصاد السوق . وتركيز توجهات الخصخصة لمنشآت القطاع العام تمهيدا لإعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص واعتماد الدولة فقط على دور الإرشاد والتوجيه.))

2- مشكلة البحث Problem of Research

ان الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، بحاجة الى تغييرات جذرية في هيكلية الاقتصاد العراقي لكونه وعلى مدى اكثر من 35 خمسة وثلاثين عاما قد اعتمد على الاقتصاد المخطط. فضلا عن الاستفادة من الوفرة في ايرادات النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ليتمكن البلد من تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على المخاطرة بما يرد من العملات الصعبة جراء المتاجرة

في النفط ومشتقاته ، خصوصا وان اسعار النفط غير مستقرة والخوف من المجهول وارد في كل لحظة . وضرورة البحث عن نموذج ينشط قطاعات الاقتصاد الوطني .

### 3- فرضية البحث Hypotheses of Research

أ- ان الانتقال الى نظام اقتصاد السوق أو ( النظام الرأسمالي) يتم خلال تنمية القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوت حسب اهمية الموارد المتاحة للاقتصاد العراقي  
ب- تعظيم مبادا الخصخصة واطلاق مبادا الاستثمار الاجنبي المباشر (بأسلوب الدفعة القوية Big Push ) بعد أن يتم تأمين الواقع الامني واهتمام كافة الفرقاء السياسيين بضمان النهوض بالاقتصاد لتأمين رفاهية المواطن العراقي عبر ايجاد قاعدة تفاهم تقدم اهمية خدمة الشعب على الاهمية الشخصية ونكران الذات .

### 4- هدف البحث Objective of Research

يهدف البحث إلى إيجاد رؤية ونموذج تتفق مع واقع وطموحات العراق في الوصول على الاقل الى الطريق الصحيح في التكامل الاقتصادي من خلال الاستفادة مرحليا من المورد الوحيد ( النفط) في تنمية القطاعات الاقتصادية وفق اطار هيكلية اقتصاد السوق. وكذلك وضع تصور عام و شامل لكل ما هو جدير بالاهتمام عند وضع السياسات لكل قطاع في الاقتصاد الوطني .

### 5- أدوات البحث، Technic of Research

سيعتمد البحث على الاسلوب الوصفي المقارن من خلال ما متوفر من معلومات احصائية خلال فترة البحث ، مع اللجوء الى طرق الاقتصاد القياسي في اجراء التحليل الاقتصادي المقارن .

6- فترة البحث ، Period of Research

سيغطي البحث الفترة من سنة 2003 الى سنة 2012 مع الاخذ بنظر الاعتبار التوقعات للسنوات المقبلة حتى عام 2014.

6- هيكلية البحث، Structural of Research

تم تقسيم البحث الى مقدمة وأربعة فصول ولكل فصل اكثر من مبحث ، في الفصل الاول قمنا بالخوض ولأول مرة في اقتصاد المعرفة و الذي يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . اما الفصل الثاني فقد خصص لمعرفة اليات الانتقال بالاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط بعد عام 2003 الى الاقتصاد الحر . وفي الفصل الثالث ، تم إعطاء خصوصية لنظرية الدفعة القوية Big Push Theory . اما في الخاتمة فقد تم الخوض في الاستنتاجات المنبثقة من متن البحث وكذلك التوصيات المعتمدة على تلك الاستنتاجات .

8- البحوث والدراسات السابقة، Past's Research

- 1-دراسة اعدھا الدكتور احمد بريهي العلي تحت عنوان (الاقتصاد العراقي وفاق المستقبل القريب) تكلم عن امكانية النهوض بالاقتصاد العراقي و السياسة الجارية.
  - 2-بحث اعدته سحر قاسم محمد ، باحث أقدم في البنك المركزي العراقي ، بعنوان (الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق)
- كلا الباحثين لم يتناولوا آليات الانتقال من وجه نظر راس المال البشري ونظرية الدفعة القوية .

اما بحثنا فقد ربط بين المفهومين بالمعادلات الرياضية والنماذج الشكلية البيانية، وطرق الاقتصاد القياسي.

الفصل الاول

اقتصاد المعلومات (المعرفة) knowledge economy1-1 المدخل Introduction

في الاقتصاد القديم ، كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج، أما في الاقتصاد الجديد فقد أصبحت الأصول المهمة هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن بنسبة 7 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتتمو بمعدل 10 % سنويا. وجدير بالذكر ان 50 % من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(1)

المعرفة توسع إمكانيات البشر، وتغذي فيهم الخيال وتتمى عندهم حس الإبداع وإضافة إلى القيمة التي تخزنها المعرفة بحد ذاتها، فهي أيضا تؤدي دورا هاما وموضوعيا في توسيع آفاق الحريات الأخرى.

فبالتحصيل العلمي، يتمكن الإنسان من حماية مصالحه ومقاومة الاستغلال . وبالتحصيل العلمي، يصبح الإنسان أكثر وعيا بكيفية تجنب المخاطر الصحية، ويستطيع العيش حياة أطول في رفاه وراحة . وبالتحصيل العلمي، يستطيع الإنسان الحصول على فرصة عمل أفضل وكسب أجر أعلى . وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي لنمو رأس المال البشري. و هذه الاقتصادات تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار . وهنا سيتم التركيز على حزمة من الخصائص ذات الصلة وهي

:

1. الابتكار، نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.(2)

2. التعليم سيكون أساسياً للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتوجب على الحكومة ان توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على ادمج التكنولوجيات الحديثة في العمل . وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم المستمرة مدى الحياة.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي ستؤدي الى تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

4. حوافز تقوم على اسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو . ويمكن أن تهدف هذه السياسات إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر اتاحة ويسر، وذلك بالعمل على تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمرحلة اولى.

ان الموارد البشرية ، هي عامل انتاج يحتاج الى استثمار سابق شكله الأساسي التعليم ، وان نوعية العمل دالة في العديد من العوامل، منها التعليم والتكوين ( كماً ونوعاً ) اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله الى سوق العمل او خلال حياته المهنية ، وهذا يسوغ حساب مخزون التعليم المتجسد في السكان او بشكل ادق في قوة العمل ، وان الإحصاء المادي (الخام) المعتاد لإعداد القوى العاملة لم يعد كافياً .

اذ إنَّ المؤهلات والكفاءات اعلى تخصصاً واصعب قياساً ، وبذلك فان البحث عن وحدة قياس مثالية يمكنها ان تقيس هذا الجزء من راس المال توصل الى ان تكون هذه الوحدة هي التعليم .

وعلى اساس البنية السابقة فقد اصبح واضحا و معلوماً نظرياً أن اقتصاديات الأشياء الماديّة تختلف تماماً عن اقتصاديات المعلومات، فيوصف اقتصاد المعرفة بأنّه اقتصاد وفرة أكثر من كونه ندرة؛ ولأنّ الموارد يمكن أن تنضب من جرّاء الاستخدام والاستهلاك بينما تزداد المعرفة بالتعلّم والممارسة والاستخدام، وكذلك فإنّها تنتشر بالمشاركة.

ونظراً لما شهده العالم في نهايات القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين من جملة من التحوّلات، والعمل سريعاً نحو تحرير التجارة، والانضمام المكثّف إلى التكتّلات الإقليمية، وبروز الدور القائد للشركات المتعدّدة الجنسيات. كل هذا اعتبر نتاجاً متراماً للتطوّر التكنولوجي والثورة المعلوماتية، بحيث اصبح أهمّ مميّز للاقتصاد العالمي المعاصر.

### 1-2 الانفاق على راس المال البشري (Spending on human capital)

يرتبط ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس بازدياد الإنفاق العام على التعليم في مختلف أنحاء العالم. فأكثر التلاميذ يلتحقون بالمدارس الرسمية، وخصوصاً في المرحلة الابتدائية 92% والمرحلة الثانوية 85%. وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بعد أن كان 3,9% فقط في عام 1970<sup>(2)</sup>.

في البحث الميداني الذي اجراه الدكتور زكريا الدوري ، وفي مجال اوجه الانفاق على راس المال الفكري بين الباحث:

ان الشركات تركز على الكلفة فقط معتقدة بان ذلك يكفي لتحقيق النجاح ، متناسية دور عناصر الانتاج الاخرى . وقد تم التوصل في هذا لبحث الى ان الانفاق على استقطاب راس المال الفكري وكذلك الانفاق عليه سيؤدي الى تأثير مباشر في نجاح الشركات المبحوثة وبنسبة تصل الى 88%<sup>(3)</sup> .

ان ما تقدم الاشارة اليه يقودنا وبثقة عالية إلى ضرورة تخطي الاساليب التقليدية واللجوء بقوة الى اعتماد المعرفة واقتصاداتها في تنمية القطاعات الاقتصادية بأجمعها و التي تشكل الاقتصاد العراقي ، وهنا يمكن ان نتجه الى اكثر من اتجاه بحسب طبيعة الهيكلية الاقتصادية للبلد ، فمثلا يمكن الاهتمام بالتدريب و التطوير والذي بدوره سيزيد من الاهتمام بأبعاد راس المال البشري وتنشيطه ، ويمكن اتباع البرامج والكتيبات او الافلام التدريبية (وعقد ورش عمل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وبحسب اهميته وتخصصه ) .

ان اللجوء الى تقويم الاداء يعتبر من العوامل المهمة في نشاطات القطاعات الاقتصادية ، ولكن وفق اسس زيادة الاهتمام بتحديد المواصفات المطلوبة لراس المال الفكري ، مع التأكيد على موضوع استخدام حوافز الاداء والمكافئات الجماعية و الفردية وحسب حالات التميز المطلوبة لان هذا حتما سيؤدي الى التنافسية في الاداء من قبل العاملين .

وهنا يمكننا ان نوّشر المعطيات التالية<sup>(4)</sup>:

1- استخدام الحاسوب والتوسع بمعرفة تقنيته ، للاستفادة من مزايا السرعة ، وتقليل الجهد العضلي وكذلك خفض التكاليف ، فضلا عن ميزاته الخزنينة المتطورة باستمرار .

2- تكثيف البحوث و الدراسات والتوسع في رصد الميزانية الخاصة بها ، على ان تكون تلك الجهود الفكرية تصب راس المال الفكري كأهم عنصر من عناصر العملية الانتاجية ، وطبعاً اذا كانت هناك مراكز بحثية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية مبنية على اسس علمية ومزودة بأحدث التكنولوجيات سيؤدي ذلك الى الزيادة الاكيدة في الانتاجية .

3- استقطاب العناصر البشرية المتخصصة وفق الية التوسع في القطاع الاقتصادي المراد النهوض به ، ودعمها فنيا وماديا ، لان حصيلة اجمالي المردود ستكون اكثر من المصروف على هذه الفئة المهمة .

### 1-3 مشاركة العاملين في صنع القرار (Employee's Participation)

ان جميع الدراسات والبحوث القديمة منها والحديثة تؤكد على وجوب مشاركة افراد الشركة او المصنع او المؤسسة في صنع القرار بهدف زيادة الانتاج و تحسين نوعيته ، والرضا الوظيفي ، والتعاون . مع تأكيدنا هنا على مفهوم المشاركة تعني انغماس العاملين ذهنيا وعاطفيا في العمل وتحملهم المسؤولية بما يساعدهم في تحقيق اهداف المجموعة العاملة في الوحدة الاقتصادية او الادارية في القطاع الاقتصادي على حد سواء. وعلى سبيل المثال وفي هذا السياق تم تصنيف سنغافورة في مرتبة أدنى من كوريا الجنوبية حسب دليل التنمية البشرية من أجل حثّ الحكومة على إيلاء اهتمام أكبر للتعليم العالي .وتطوير المهارات .ويظهر تحليل التغطية الإعلامية منذ عام 2000 إقبالا متزايدا على استخدام دليل التنمية البشرية في توجيه النقد إلى أداء الحكومات أو الثناء عليه.

ان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي كثيرة من ضمنها مشكلة راس المال الفكري وكيفية توظيفه ، ووجود مشكلة عدم موائمة سوق العمل مع التعليم ، وتشير كافة الدراسات بان هناك بطالة مقنعة ( اضافة للبطالة الفعلية) مرتبطة بمشكلة التخصصات العلمية وكيفية توظيفها في رفع انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد القومي . الا انه من المعلوم بانه اصبح من المألوف تماما ان تقوم الجماعات وفرق العمل بصنع العديد من القرارات وعدم الاعتماد على الفرد الواحد في اتخاذ القرار .

وعليه لا بد لجميع القرارات السليمة من ان تتوفر لها معلومات معتمدة لها صلة بالعمل ، وتتضمن جميع التفاصيل الضرورية مع الاستعانة بالأساليب الكمية و ادواتها (Quantitative Methods) ، ومن بينها تحليل التعادل ، وشجرة القرارات

'ومعايير القرارات (5) في صنع القرارات في ظل الحالات الثلاث: حالة التأكد ، وحالة المخاطرة ، وحالة عدم التأكد .

#### 1-4 تأثير السياسات الاقتصادية ( The impact of economic policies )

أن النمو السريع، إن كان مطردا لم يؤد تلقائيا إلى تحقيق مكاسب كبيرة في أبعاد أخرى من التنمية البشرية، إذا لا بد من وضع سياسات تعزز الدخل والأهداف الأخرى أيضا، ويمكن أن يسترشد واضعوا السياسات اليوم بالعديد من المتغيرات. ففي حين لا يمكن الافتراض بأن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية البشرية والحد من الفقر، يلاحظ أن بلدانا عديدة تمكنت من تحقيق إنجازات على المسارين المذكورين. والسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي تختلف عن تلك التي تخدم أوجه التنمية البشرية التي لا ترتبط بالدخل، غير أن هذه السياسات تتداخل أيضا ولا بد أذن من إيلاء المزيد من الاهتمام لمواضع التداخل والتكامل فيها .

ان من اهم ما يشغل الباحثين في الوقت الحاضر هو كيفية الربط بين عوامل الاقتصاد و النمو البشري ، ان هذا الموضوع يهم الدولة كما يهم اصحاب المشروعات والمستهلكين .وهنا يبرز التأثير الاقتصادي من خلال الاسئلة التالية:  
ماذا ننتج (what to produce) ، كيف ننتج (how to produce) ، لمن ننتج (for whom to produce) .

في الثمانينات من القرن الماضي واجهت جميع قطاعات الاقتصاد العراقي مشكلة نقص اليد العاملة إبان الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني أعوام بسبب تجنيد أعداد ضخمة من الشباب في القوات المسلحة. الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استيراد العمالة من خارج العراق، و إلى تشجيع النساء على العمل . و قد انعكس الحال بعد توقف حرب الكويت عام 1991 وبدأت معدلات البطالة بالازدياد بسبب تسريح أعداد ضخمة من الجيش دون تأمين فرص عمل لهم، مما أدى إلى انتشار البطالة و الجريمة في مطلع التسعينات. و زادت بعدها موجات الهجرة إلى خارج العراق بسبب القمع و الحصار الاقتصادي، ثم الاحتلال عام 2003 و

الاقتتال الداخلي و الإرهاب. و انخفض مستوى الخبرة و العمالة الماهرة المتوفرة لتنمية الاقتصاد العراقي نتيجة لتلك الأحداث. قَدّرت أعداد العراقيين خارج العراق ما بين 6 إلى 7 ملايين شخص في عام 2009. و تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ حوالي 40% من الطبقة المتوسطة (و هي طبقة حملة الشهادات) قد هاجرت من العراق بعد احتلاله عام 2003 إلى الدول المجاورة و الدول الصناعية في العالم. و كانت هناك محاولات متواضعة من الحكومة العراقية الحالية لإقناع الخبرات العراقية في الخارج للعودة، فليس من السهل تذليل الصعاب التي تحول دون عودتهم.<sup>(6)</sup>

وإذا دققنا في تعريف الانتاج في كافة الادبيات الاقتصادية نحصل على ان عمليات الانتاج تعتمد على ( العمل ، راس المال ، الارض ، التنظيم ) ، فإذن اولى هذه العناصر هي العمل او راس المال البشري . كما ان نظرية السوق تعتمد على السلوك البشري ( البائعين و المشترين ) بحيث لا يستطيع المستهلك أو المنتج السيطرة على سعر السلعة الا من خلال تحديد دالة العرض و الطلب وكلتا الدالتين تعتمدان على العنصر البشري . و إذا ما دققنا في مجال ادارة الجودة الشاملة التي تعتمد على استمرار التحسين في الاساليب الكمية في اية منظمة <sup>(7)</sup> حيث ركزت في مجالات (تحقيق التعاون بين الافراد و المنظمة ، وتعزيز دور العمل الجماعي في المؤسسات ، ووجود القيادة الفعالة ، و توسيع سلطات وصلاحيات العاملين ).

وفي تقرير عن التنافسية العالمي لعام 2009 يوضح الجدول التالي لمنندى الاقتصاد العالمي (WEF) اهمية راس المال البشري:

جدول : أهمية مؤشرات رأس المال البشري في دليل التنافسية العالمية 2008 الصادر عن WEF

الاقتصاد	البنية التحتية	المؤسسات (العمود 1)	رأس المال البشري الكلي	مؤشرات الابتكار	مؤشرات التعليم العالي (العمود 5)	مؤشرات التعليم الابتدائي	
على مستوى الماكرو	(العمود 2)						

(العمود 3)				(عمود 12)	+ استنزاف العقول (7.09)	(العمود 4)	
							الدرجة (1) المدفوعة بالوساطة التجارية
15 %	15 %	15 %	16.3 %	2 %	6.8 %	7.5 %	
							الدرجة (2) المدفوعة بالكفاءة
10 %	10 %	10 %	18.7 %	4 %	9.7 %	5.0 %	
							الدرجة (3) المدفوعة بالابتكار
5 %	5 %	5 %	24.2 %	12 %	9.7 %	2.5 %	

المصدر: التقرير العالمي عن التنافسية عام 2009/2008 لمنتدى الاقتصاد العالمي (WEF)

وتوضح تلك البيانات أنه بناء على تلك الحسابات ، فإن رأس المال البشري يبدو كمحرك ذي صلة وثيقة بالتنافسية الاقتصادية الوطنية . ويظهر من الجدول أن رأس المال البشري مسئول عن 16.3% من مجموع النقاط التي تمنح لأي دولة في الدرجة المدفوعة بالوساطة التجارية . وكلما زاد نمو أي دولة ، فإن الوزن الممنوح لرأس المال البشري يزداد نتيجة لوزن عمود الابتكار الذي يعوض عن انخفاض تأثير التعليم الابتدائي . وتعتمد الدول التي في الدرجة المدفوعة بالكفاءة على متغيرات رأس المال البشري لما يصل إلى 18.7% من إجمالي النقاط التي تحصل عليها ، وتحصل الدول التي في الدرجة المدفوعة بالابتكار إلى ما يصل إلى 24.2% من

إجمالي النقاط النهائية التي تحصل عليها لتنافسيتها الاقتصادية الوطنية من المتغيرات المرتبطة برأس المال البشري .

وعليه ان رفع مؤشرات التنمية البشرية عامل ضروري يجب ان تكون له اسبقية وأولوية على اي اعتبارات اخرى . إذ يصعب علينا تصور تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد العراقي من دون استكمال متطلبات النهوض بالتنمية البشرية . وعليه نستنتج ان لضعف مؤشرات التنمية البشرية دورا في عدم التلاحم الضروري بين الفرد والمشاريع العامة

## الفصل الثاني

### الليات الانتقال المطلوبة (Mechanisms required to move)

1-2 نظرة عامة عن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

شهدت المقاييس الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي <sup>(8)</sup> نسب متدنية بعد عام 2003 يمكن اجمالها بما يلي:

1- شكلت البطالة نسبة (18%) عام 2005 ، ثم نسبة (17,5%) عام 2007 ، ثم تراجعت مشكلة نسبة (15,3%) عام 2008 .

2- بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عامي 2006 ، 2007 ليسجل ما نسبته ( 53,2 %) و ( 30,8 %) على التوالي وذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني والى الاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية (انعدام التوازن ) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والنتاج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي ( 24,2 %) عام 2007 . الا ان مستوى التضخم انخفض الى نسبة (2,9%) عام 2010 عن طريق تقليل الفجوة النقدية ، وقد بلغ معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ( 0,6 % ) ، فيما بلغت نسبة الفقر ( 23 % )

4- أما قطاع النفط فقد حقق في عام 2010 زيادة طفيفة في الانتاج بنسبة (0,9%) مقارنة بعام 2009 حيث ارتفعت كميات الانتاج من ( 852,7 ) مليون برميل عام 2009 الى ( 860,7 ) مليون برميل عام 2010 ، محققة نسبة زيادة قدرها (1,2%) ، في حين سجلت الصادرات النفطية انخفاضا بنسبة ( 0,8 %) عن سنة 2009 وذلك نتيجة لارتفاع كمية النفط المجهز للمصافي والذي بلغت نسبة الزيادة فيه (17,3%) عام 2010.

وبنظرة سريعة لمؤشرات السنوات ما قبل 2003 (أي 1968-2003) ، حيث الحرب مع ايران و غزو الكويت ، و الحصار الاقتصادي ، وعدم استغلال موارد النفط للنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني وصولا للتنمية المستدامة ، بهدف تقليل الاعتماد على مصدر النفط في تمويل كافة العمليات الاقتصادية . اذا بات لزاما التفكير جديا بالاستفادة من موارد هذا القطاع الحيوي للنهوض بهيكل الاقتصاد الوطني تمهيدا للانتقال الى الاقتصاد الرأسمالي.

2-2 الاستفادة من موارد النفط

بلغ الانتاج النفطي في العراق قبيل غزو الكويت في آب 1990 (3,5) مليون برميل يوميا ،انخفض الى كمية (0,58) مليون برميل خلال الفترة 1991-1996 . وبالرغم من أن امكانية انتاج العراق تصل الى (4,5) مليون برميل يوميا الا ان الحصار الذي فرض على العراق جعل انتاجه لا يتعدى (2 - 2,5) مليون برميل يوميا<sup>(9)</sup> خلال الفترة 1997-2002 . وهو في معظمه لتمويل استيرادات العراق على اساس البطاقة التموينية بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء و الدواء ) .

علما بان الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق يبلغ ( 112 ) بليون برميل ، أما الاحتياطي النفطي غير المكتشف فهو اكثر بكثير من المثبت ، ويعد بذلك العراق ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطات النفطية<sup>(10)</sup>.

اذن بات من المؤكد إمكان الاستفادة من الطاقة الانتاجية واستغلال اسعار النفط الدولية في تنويع فروع الاقتصاد وتنفيذ برامج الاستثمار الوطني (محليا) بأسلوب الدفعة القوية في شقيها التوازني وفي الاقتصاد غير المتوازن.

في دراسة اعدھا الدكتور احمد بريهي العلي منشورة على الانترنت ، وتحت عنوان (الاقتصاد العراقي و افاق المستقبل القريب عام 2012) يشير: ((في قطاع الطاقة اجمالا ، سلكت السياسات الاقتصادية المسار المطلوب اقتصاديا واجتماعيا ، وفي مجال النفط ومن خلال عقود الخدمة ، يمكن القول ان العراق التزم برنامجا للنهوض بالطاقة الانتاجية الى مستويات مرموقة ، بيد ان البرامج التكميلية للارتفاع بصادرات النفط الخام نحو (7-8) مليون برميل يوميا ، لا زالت قيد الاختبار . واذا اريد للعراق ان ينهض اقتصاديا وفي جميع فروع الاقتصاد الوطني ، فهو بحاجة الى انتاج (1,5) مليون برميل يوميا ))<sup>(11)</sup> .

2-3 دور القطاع الخاص العراقي(The role of the privet sector)

إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الراهنة هو احوج ما يكون الى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص ، عبر تركيبه فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة و الترويج لادبولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او ما يسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة - المؤلفة من ملكية الدولة و ملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى ما يمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة. (12) .

ورغم تضمين خطط التنمية الاستراتيجية كافة في فترة ما قبل 2003 ، وهدفها المعلن هو تحقيق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، ومساعدة الافراد على خلق فرص عمل تتناسب وامكانياتهم ، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الفردية للقيام بمجموعة أنشطة تنموية بهدف تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية ، الا ان غالبيتها العظمى لم يجر تفعيلها ضمن السياسات والاجراءات المعتمدة ، بل جرى على العكس من ذلك حيث شرعت الدولة مجموعة من القوانين التي حجمت وكبلت من امكانية القطاع الخاص على اداء الدور المخطط له ضمن هذه الاستراتيجيات .

بيد ان ما حدث في العراق بعد عام 2003 من عدم استقرار امني وسياسي وتخندق طائفي ومحاصصة سياسية وهجرة معظم العقول الاقتصادية والعلمية وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير وخاصة في مجال الطاقة ، ادى ذلك الى انهيار هذا القطاع ، مما اثر بشكل واضح وكبير على قطاعات اقتصادية واسعة وزيادة مستوى البطالة الى مستوى عالٍ قياساً بالحقب الزمنية السابقة .

ومن الجدير بالذكر ان خطة التنمية القومية (2010 - 2014) اكدت على بناء الشراكة مع القطاع الخاص في مجالات ( الزراعة ، و الصناعة ، و الخدمات ،

والمصارف و التجارة). وهنا تبرز الضرورة على دعم هذا القطاع في مجال الاستثمارات من خلال توسيع دور الاقراض المصرفي له بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والعمل على المشاركة في تأسيس شركات خاصة مصرفية قابضة لغرض تنويع أنشطة البنوك من جهة ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل من خلال مشاريع القطاع دولية واقليمية و العمل بنفس الوقت على تخفيف القيود على المستثمر الاجنبي .

#### 2-4 تأثير الاستثمار في عملية الانتقال

في هذا الجانب اكدت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي و الاجنبي من حيث حجم الاستثمار المتوقع والبالغ (46%) ، او من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها وخاصة المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وادارة الموانئ والمطارات ،اضافة الى الدعوة الى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن .وقدرت الخطة الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي ( 218 ) مليار دولار. و الجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات للخطة الخمسية (2010-2014)

ابواب الخطة	النسبة المقررة %
القطاع الزراعي	9,5
القطاع الصناعي	30
قطاع النفط	15
قطاع الكهرباء	10
قطاع الصناعة التحويلية	5

9	قطاع النقل و الاتصالات
17	قطاع المباني و الخدمات
5	قطاع التربية
12,5	تنمية الاقاليم
17	اقليم كردستان

المصدر: وزارة التخطيط و التعاون الانمائي، الجهاز المركزي

للإحصاء ، خطة التنمية الوطنية (2010- 2014).

و هنا لابد من التأكيد على تشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية) نحو المشروعات الانتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية (سيما بعد ان اصبح التصدير المحرك الاول للصناعة وبالتالي للنمو المستدام والمستقر) مع منح الاولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي احلال المنتجات الوطنية محل الاستيرادات و تنمية الصادرات غير النفطية في ان واحد .



الفصل الثالثنظرية الدفعة القوية (The Big Push Theory)3-1 مبادئ أساسية للنظرية: (Principium of Theory)

صاحب فكرة النظرية (روزنتين رودان 1943, 1961) \* يفرق بين ثلاثة أنواع من الشروط الاقتصادية . *الأول* عدم قابلية دالة الإنتاج الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن على التجزئة ، و *الثاني* دالة الطلب و *الثالث* عرض الادخار . كما انها ( اي الدفعة القوية) تركز بالأساس على فكرة ( تنسيق الاستثمار) في الحالتين التاليتين :

الاولى - عندما تحتاج في نفس الوقت كافة قطاعات الاقتصاد الى زيادة دخول التكنولوجيا ،وتعظيم الدخل وزيادة الطلب على البضائع ، وبمعنى اخر اعادة اتصال القطاعات مع بعضها الى الأمام و الى الخلف .

الثانية- تدفق الدخل الذي يؤدي الى توسع الطلب وتوسع الاسواق الامر الذي يؤدي الى زيادة التصنيع .

وسنركز هنا على فهم (الدفعة القوية) ايضا على راس المال البشري .

لنأخذ بنظر الاعتبار مجموعتين من المتغيرات ، مجموعة  $x$  وتدل على الفترة الحالية و مجموعة  $x'$  يدل على الفترة المستقبلية . يقابلها مجموعتان من المتغيرات هما العمال(راس المال البشري) و وحدات المشروع الانتاجية . حيث يكون تأثير العامل الواحد على كل وحدة انتاجية على حدة، بشرط عدم وجود تسهيلات لراس المال المادي في الاسواق ليضيف او ينقص ، وعليه ستكون افتراضاتنا لتكوين النموذج كما يلي<sup>(13)</sup>:

\*العمال ، الفترة الحالية :

- تحت التعليم لجزء من الوقت  $v =$

- يسلم العمال المنتوج في قياس الساعة الواحدة =  $A(1-v)h$  ، حيث أن :  
 $A = \text{Average of (OUT-PUT)}$

\*العمال ، الفترة المستقبلية : العمل مع احدى الشركات واستلام حصة  $\beta$  من انتاج  
 المعمل  $y$

\*راس المال البشري المتراكم في الساعة:  $h = [1 + y(v)v^{\alpha}]h$  حيث  
 ان  $y(v) = y_H$  عندما  $V > V_C$

\* المنفعة utility :  $u = c + (1/1+p)c$

\*تقييد الميزانية :  $c = A(1-v)h$  الميزانية الحالية

الميزانية  $c = \beta y$

المستقبلية

\* تعظيم المنفعة ، يعتمد على الميزانية.

اذن يعتمد مبدأ الدفعة القوية Big Push في الصناعة<sup>(14)</sup> على ما يلي:

(1) إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال البشري من ( طرق المواصلات ، وسائط نقل وقوى محرك ، وتدريب القوى العاملة ) وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة والتي سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وهي ضرورية لقيام مشروعات صناعية .

(2) إغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً.

ان هذا التحليل يقودنا الى ان الوفورات الخارجية على جانب الطلب Demand تتبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلي على إنتاج المشروعات الصناعية في مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة . وذلك لتتبع حاجات المستهلكين وهذا يؤدي إلى إتساع السوق أمام كل مشروع صناعي . والوفورات الخارجية في جانب عرض Supply الإنتاج ينبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض الإنتاج للتجزئة وذلك للتعامل بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى . وهنا يستلزم إنشاء جبهة عريضة من الصناعات في آن واحد.

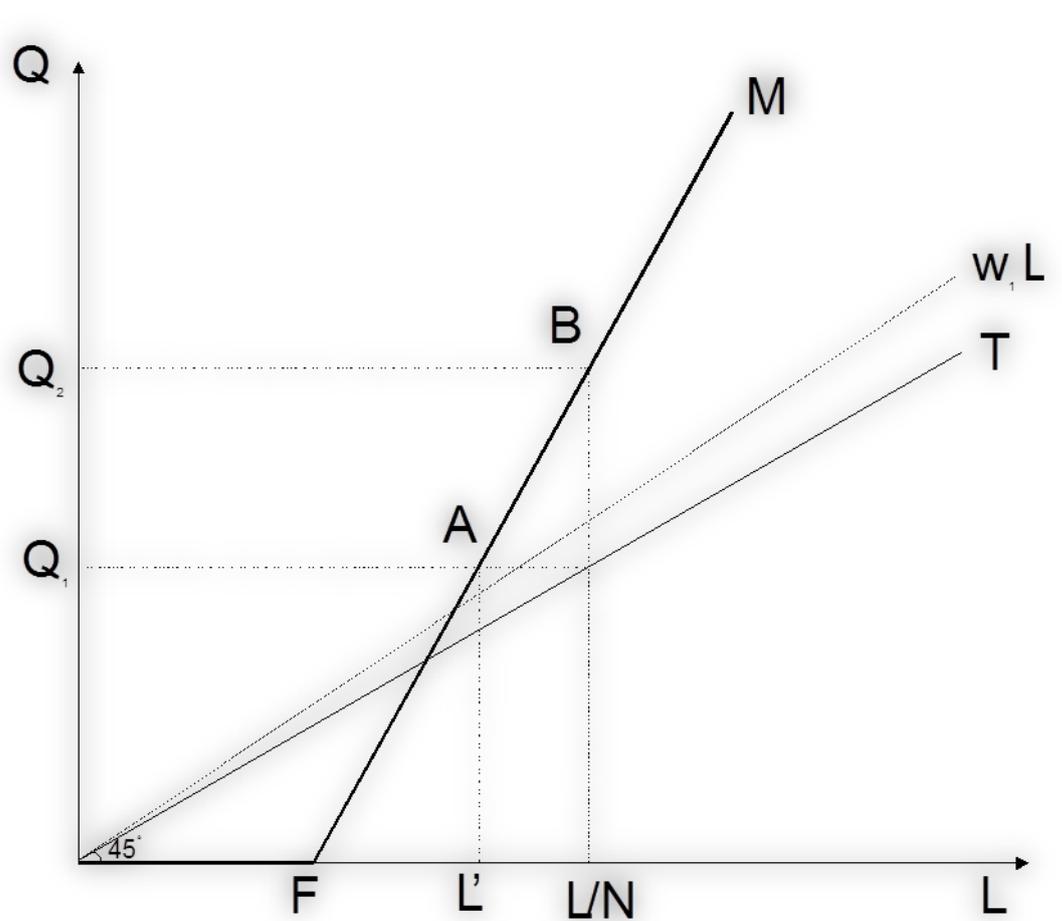
أما أسلوب (رودان) لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فيما يلي :

1 - توجيه حجم كبير من الاستثمار للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد .

2- الاهتمام بإقامة مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي فهي ضرورية لقيام الصناعات الاستهلاكية ، كما يتعين إقامة توازن بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية ، وبينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي ، وهذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتمثل في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

3- أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفع القوي، فتدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها ، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على إنشاء مشروعات صناعية .

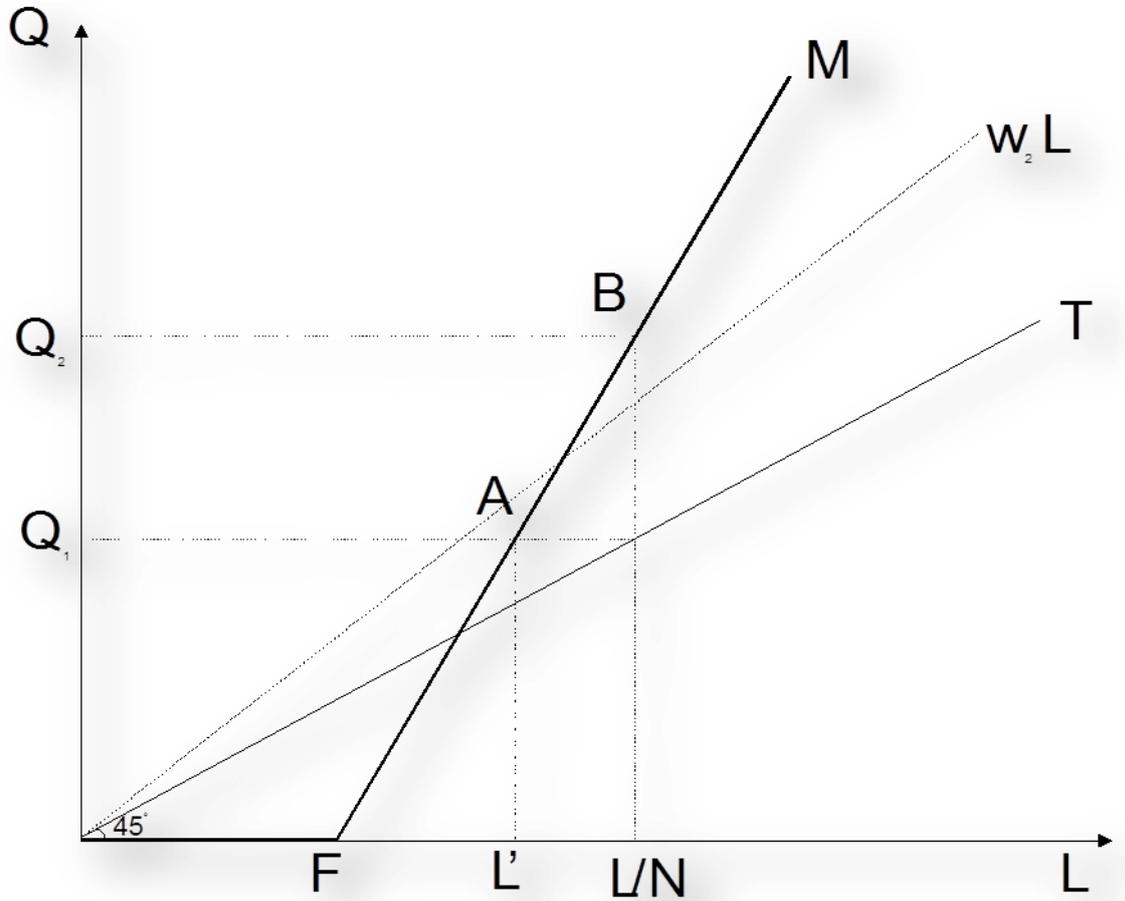
العرض البياني التالي (النموذج الاول) يمثل الدفعة القوية وسيتم شرحه اسفل الشكل (15) :



في النموذج الأول : لدينا اقتصاد مع عدد كبير من القطاعات الصغيرة ، بحيث أن ما يحدث في قطاع واحد ليس له أي تأثير على الاقتصاد ككل. كما أن هناك مجموعة العمال والقطاعات  $L/N$ ، لذلك هناك  $L/N$  من العمال في كل قطاع. يمكن لكل قطاع استخدام إما التكنولوجيا التقليدية أو التكنولوجيا الحديثة. في أي قطاع ، عند استخدام التكنولوجيا التقليدية، وعامل واحد سوف تنتج وحدة واحدة من السلع، وبالتالي فإن القطاع سيعتج كمية تساوي  $L/N$  .

أما في القطاع الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة فيحتاج  $F$  من العمال للقيام بمهام إدارية، ولكن العمال المتبقين ينتجون أكثر من وحدة واحدة من السلع للعامل الواحد. ويعتبر  $T$  هو الإنتاج في القطاع التقليدي لإنتاج  $IM$  في القطاع الحديث. والإنتاج هو أعلى من التكنولوجيا التقليدية إذا كان لدينا  $L/N$  العمال. والحصول على أموال العمال وحدة واحدة من السلع لعمالهم الذي ينفقونه على قدم المساواة في

جميع القطاعات. إذا وبالتالي لجميع العمال يعملون في القطاع التقليدي، والطلب نحو جميع القطاعات هو  $[ N / Q_1 = L ]$ . في القطاع الحديث ويتقاضون أكثر من ذلك. كل عامل يكلف  $T$  من النقود. ننظر أولاً إلى  $W_1$  (Wages) وهي الأجور المنخفضة. وسوف تواجه شركة  $Q_1$  (Quantity) الطلب يتطلب من العمال (Laborer)  $L$  منه اختيار التكنولوجيا الحديثة. وهذه التكلفة  $W_1L$ ، والأرباح ستكون  $Q_1$ . الطريقة التي تم بها اختيار  $W_1$ ، ونحن نرى أن  $[ Q_1 > W_1L ]$  وبالتالي فإن شركة ما قد حققت ربحاً. لكون الأجور منخفضة. أما في النموذج الثاني ادناه :



في النموذج الثاني : ننظر إلى  $W_2$  وهي أجور أعلى. في حالة عدم وجود شركات أخرى، وبالتالي فإن شركة  $Q_1$  تواجه الطلب لوحدها، عليه ستكون الخسارة كما في  $[ Q_1 > W_2L ]$ . وبالتالي فإن الشركة لا تختار التحديث. ، على الرغم من ان الشركة  $Q_2$  تواجه الطلب. في هذه الحالة، فإنه سيتم اختيار التحديث ، وذلك

لأنه سيكون ربحاً للشركة، وعليه سيتم اختيار الأجر  $W_2$  بحيث يكون  $(W_2L / [ N) < Q_2$  . وفي حالة إذا كانت الأجر مرتفعة للغاية، سيؤدي ذلك إلى عدم استفادة الشركة من التحديث. هذا هو الحال إذا  $(W_3L / N) > Q_2$  . القضية الأكثر إثارة للاهتمام هو الأجر  $W_2$  . إلا أن هناك شركات ترغب في تحديث التكنولوجيا ، وأخرى لا ترغب في ذلك بسبب الخسارة. أذن هنا نكون قد حصلنا على كل من التكنولوجيا الحديثة والتوازن التقليدي. وهذا يمهد الاستفادة من النموذجين في الاقتصاد العراقي بسبب وجود امكانياته هائلة والارضية الخصبة والتجارب السابقة .

إلا أن (رودان) لا يرغب في تطبيق هذا النموذج للبلاد المتخلفة بسبب المآخذ التالية: (أ) - يستلزم قدراً هائلاً من الموارد. ب - يلزم لتحقيق هذا النموذج الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلاً. ج - يؤدي لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي مما يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولي ويبعده عن التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية).

### 2-3 نظرية الدفع القوية بالنمو المتوازن (Big Push With Equilibrium Growth)

انطلقت هذه النظرية وركزت على أفكار كل من هارود - دومار (نموذج النمو الاقتصادي) ونيركسه في تحليله للحلقة المفرغة للفقر<sup>(16)</sup>. وقد تركزت أفكارهم في النقطتين الهامتين التاليتين:

1- ترى هذه النظرية أنه لا سبيل أمام الدول المتخلفة للخروج من دائرة فقرها المفرغة إلا عن طريق دفعة قوية يتم من خلالها تفرغ كمية ضخمة من الاستثمارات ( في قطاعات اقتصادية وصناعية - بالذات - يتم تحديدها مسبقاً في جسمها الاقتصادي ) تكون كفيلة بوضع أرجل هذه الدولة على أولى أعتاب التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يمكن اقتصادها بعد ذلك من النمو بخطى منتظمة ومتزايدة معتمداً على قوته الذاتية التي تحققت له بفعل هذه الدفع القوية. وبذلك

تتحقق المعادلة الصعبة للتنمية ، وهي كيفية زيادة الانتاج ( العرض Supply) وزيادة الاستهلاك (الطلب Demand) وزيادة الادخار ( الاستثمار Investment) والسيطرة على الانفجار الديمغرافي في آن واحد.

2 - وتتميز هذه النظرية بقدرتها على تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية الفنية والاقتصادية بصورة آنية أو متتابعة، وبسبب ما يتأتى عنها من تحقيق التكامل في الانتاج وتوسيع نطاق السوق، وتوازن بين الاستهلاك والانتاج وبين الطبقات الاجتماعية ( بسبب ضمان حصول كل منها على دخل قادم من رفع مستويات التشغيل)، والتضارب بينها .

### 3-3 نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن (Big Push With Unequilibrium Growth)

وتسمى أيضا بنظرية “أقطاب النمو” أو “جزر التنمية” و تعود افكارها إلى كل من ألبرت هيرشمان وفرانسوا بيرو. يرجع أصل نشأة هذه النظرية الى [1- إن سبب مشكلة التخلف تكمن في قلة المنظمين ذوي الحنكة والبصيرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الجريئة 2- . إن الدفعة القوية للتنمية إذا وجهت لكل القطاعات الاقتصادية يضعف أثرها وتتعدم نتائجها المرجوة، لذلك يجب توجيهها إلى قطاع اقتصادي بعينه ( يمثل نقطة البداية أو الانطلاق) فتكون أكثر فعالية وأوضح أثرا، على ان يتم توجيه هذه الدفعة بعد ذلك إلى قطاع ثان فثالث و هكذا. وهذه هي الفرضية المسماة باختيار القطاع الرائد -حرية السوق [ (17) ويمكننا ايضاح افكار هذه النظرية بما يتلاءم مع واقعنا الاقتصادي في النقاط التالية :

1- تبدأ هذه النظرية بوجود اختلال بين قطاع اقتصادي أو قطاعين وبقية القطاعات وهي سمة رئيسية من سمات التخلف الاقتصادي، فيتم اختيار القطاع الرائد القادر على زيادة الطلب على بقية السلع والخدمات التي تنتجها قطاعات أخرى .(قطاع الصناعة التحويلية ، قطاع الزراعة - التصنيعي )

2 - توجيه كل الاستثمارات إلى هذا القطاع فيبدأ هذا القطاع في النمو والتكاثر فنتحقق منه أرباح تجارية واقتصادية. (قطاع النفط العراقي).

3 - تغري الأرباح التجارية المنظمين الأفراد كما تغري الأرباح الاجتماعية الدولة على الدخول باستثمارات جديدة في قطاعات اقتصادية أخرى سواء قبل أو بعد القطاع الرائد السابق اختياره بصورة متدرجة أو متتالية وهكذا حتى تتحقق التنمية الشاملة للنشاط الاقتصادي .

4- وتمتاز نظرية الدفعة القوية عن طريق النمو المتوازن بأنها لا تحتاج إلى نفس حجم التمويل والاستثمار الذي كانت تحتاجه نظرية النمو المتوازن .

### الاستنتاجات و التوصيات

#### 1-4 الاستنتاجات Conclusions

1- أحداث عام 2003 دمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي عامه وقطاع الصناعة بصورة خاصة بسبب الضرر الكبير الذي طال المنشآت الصناعية ومراكز

الابحاث ومستلزمات الانتاج و التي تعرضت في غالبيتها للنهب والسرقة والتخريب إضافة لاستهداف الكفاءات العلمية والخبرات العراقية من العلماء والباحثين ورجال الاعمال العراقيين والمستثمرين في الصناعة حيث هاجر معظمهم ،كما دمرت شبكات المواصلات البرية والمائية والجوية بالإضافة الى ذلك السياسات التي تنتهجها بعض الدول المجاورة للعراق من حيث الاعتداء المتكرر على الاراضي العراقية مستغلة الظروف السيئة التي يمر بها البلد لتعتدي على الثروات العراقية وخاصة النفط والغاز والمياه .فضلا عن الحروب التي مر بها العراق قبل ذلك والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه .

2- تتطلب عملية التنمية -القادرة على رفع مستوى المعيشة إلى الأعلى - توفر أشخاص لهم القدرة على القيادة في الظروف غير العادية أي (المنظمين) . إن حجم التنمية في بلد ما تتوقف على رصيدها من الرجال المنظمين وقدراتهم التنظيمية . كما إن عملية التنمية عملية غير متجددة ذاتياً وغير مستقرة -تميل إلى التقلب - عدم الاستقرار في عملية التنمية ترجع إلى ظروف عدم التأكد التي تواجه القرارات الاستثمارية . كما نجدها في الأخير تنقص من أهمية الادخار في عملية التنمية، ما لم يصحب ذلك القدرة على الاستثمار.

3- تردي الوضع الامني والاقتصادي في بعض مناطق البلاد وانتشار ما يدعى بالمناطق الساخنة ، حيث اعاق هذا العامل الكثير من عمليات إعادة اعمار المصانع فضلا عن عدم ردها بالموارد المالية اللازمة .وكذلك عدم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في مجال الصناعة عن طريق ارسال وفود وبعثات واقامة الدورات التخصصية لرفع مستوى الخبرة والمهارة للعاملين بالشكل المطلوب .

4- ومن الاسباب المهمة لتخلف القطاع الصناعي و الزراعي العراقي يرجع الى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في فترة ما قبل عام 2003، كما ان من اهم معوقات سير العملية الانتاجية هو قدم

بعض الخطوط الانتاجية والحاجة الى تأهيل المعامل وادارة العمل بأساليب حديثة بما يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة .

#### 2-4 التوصيات Recommendations

1- نعتقد ان الاستراتيجية التي يجب اتباعها في مجال الصناعة الانتاجية هي تأهيل الشركات العامة المجدية لتحريك العملية الاقتصادية .و اجراء الاصلاح الاقتصادي والعمل على اعادة هيكلية الشركات واسواقها ، مع ملاحظة ان بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة اعلى من قبل القطاع الخاص كخدمات النقل والمياه والطاقة . و السعي الى توفير خيارات للتمويل المطلوب للقطاع الصناعي من خلال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية بما يخدم نمو الاستثمارات الصناعية ، وقدرة هذا القطاع على قيادة التنمية الاقتصادية .

2- - بناء شراكة قوية مبنية على الثقة والتكامل والفائدة المتبادلة بين شركاتنا والشركات العالمية المعروفة ، وتسهيل مشاركة هذه الشركات ورجال الاعمال مع الشركات العامة بتأسيس شركات مساهمة او محدودة ، وحسب قوانين البلد النافذة .فضلا عن التوسع في اعمال المسوحات الجيولوجية والتحريات المعدنية لاستغلال الموارد الطبيعية والثروات المعدنية التي يمتلك العراق احتياطي كبير منها لتنفيذ المشاريع الحيوية .

3- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية خاصة في مجال القيادات الادارية والتنفيذية لقطاع الصناعة بحيث تواكب التقدم العالمي المطرد في مجال الخلق والابداع ، حيث يمثل توافر هذه الملاكات عنصرا اساسيا في التنمية الصناعية المستدامة .

4- ضرورة وضع استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الزراعي تأخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى الاقتصادية للمحاصيل والمزروعات وتربية الحيوانات في أولوياتها مع مراعاة طبيعة التربة الملائمة.بالإضافة الى الاهتمام بتعليم وإرشاد المزارع بالشكل

الذي يمكنه من حل المشاكل وتطوير العمل والارتقاء بالأداء لتحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية والكفاءة. بحيث تتولد امكانية وضع الزراعة في خدمة الصناعة وليس فقط الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية للغذاء .

5- أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي تطلبها مبدأ الدفعة القوية، فتدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها . فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على إنشاء مشروعات صناعية . فالمستثمر يبني قراره على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية .

6- توجيه حجم كبير من الاستثمار للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي يدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في اطار نظرية الدفعة القوية.

## "ABSTRACT"

Objective of this research is a serious try to find a Showing and a model accordance with realities and the aspirations of Iraq to reach at least to the right way in economic integration progress by taking advantage of the only resource (oil) in the development of economic sectors according to structural framework of the market economy. As well conceived and overall of all that is interesting when put policies for each sector in the national economy.

The Iraqi economy needs is necessary to overcome traditional methods and the use of force to adopt knowledge and economies in the development of economic sectors as a whole and that

---

make up Dial Face the Iraqi economy, and here can head into more than one direction depending on the nature of structural economic of the country, for example, can interest in training and development, which in turn will increase interest the dimensions of the human capital and active, and can follow the programs and brochures or course films (and holding workshops for each of the economic sectors, according to its importance and specialization). the one hand human capital.

either in terms the Iraqi economy in the conditions of the renter current is desperately needs to be an economic role of the state facilitates partnership and integration with your activity, through installation intellectual and methodological economic represents the return to Almarquintalah new economic and promoting the ideology of activities creative market or the so-called movement supporters Activity joint ventures -composed of state ownership and ownership of the individual together corporatists or rather what might be called Palmarkintalin new neo-mercantilists a view that sees the economic alliance between the activity of the state and the business sector is a shift decisively toward economic performance and social optimum and high harmony and consensus in the generation of established pattern of sustainable development.

Either on the side of the impact of investment on the moving process, has confirmed that the National Development Plan 2010 - 2014 to promote the role of the local private sector and in terms of the size of foreign investment expected and of (46%). In this area, the opinion probably effective in the transfer mechanism of the Iraqi economy to a free market is to follow ((the theory of the strong push Big PUSH), which depends on dumping a huge volume of investments in building human capital facilities , dumping a huge volume of investment in the creation of integrated industries projects vertically and horizontal



الهوامش

- (1) : تقرير التنمية البشرية في العراق ، يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي 2010 ص 34.
- (2) تقرير التنمية البشرية عن العراق ، يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي 2010 ص 39.
- (3) :الدكتور زكريا الدوري ، ادارة التمكين واقتصاديات الثقة - في منظمات اعمال الالفية الثالثة - مطبعة اليازوري - الاردن - 2009، ص189
- Robert Blcal, How manage performance, The McGraw .Hill companies,2009,p64(4)
- How manage performance, Robert Blcal, The McGraw .Hill companies,2009,p13(5)
- (6) : مقومات الاقتصاد العراقي و إنجازاته- الانترنت [thiqaruni.org/eco/20/\(2\).doc](http://thiqaruni.org/eco/20/(2).doc)
- (7) : (الاقتصاد الاداري - الاستاذة نداء محمد الصوص - دار الحامد للنشر و التوزيع - عمان - الاردن - عام 2012- ص235 )
- (8) : سحر قاسم محمد، باحث اقتصادي اقدم البنك المركزي العراقي، بحث بعنوان (الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ) كانون الاول 2011، ص7-9.
- (9) : الدكتور احمد بريهي العلي ،دراسة عن الاقتصاد العراقي و افاق المستقبل القريب عام 2012، ص8.
- (10) نفس المصدر السابق .ص9
- (11) نفس المصدر السابق ، ص10
- (12):د.ميسون الدخيل ، حول القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في التنمية والاستثمار(بحث نوقش في مؤتمر دولي عام 2011).

(13)، (نظريات التنمية الاقتصادية/ ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة /14 فبراير 2007).

Ping Wang Department of Economics (Washington University in St. Louis, 2012, p1, (14)

(15) : (نظريات التنمية الاقتصادية/ ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة /14 فبراير 2007).

(16) : عبد القادر زيان ، نظريات التنمية ، الدفعة القوية ، 2012 ، من موقعه على الانترنت

(17) نفس المصدر السابق .

(\* روزنشتين رودان ، وهو اقتصادي من أوروبا الشرقية (روسيا) ، وهو الذي قدم فكرة الدفعة القوية . بعد أن رفض رودان الأسلوب التدريجي للتنمية وذلك لأنه يقول أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة ، والمجال الفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئياً أو كلياً في قطاعها الزراعي . ولقد فاضل رودان بين أسلوبين للتصنيع (النموذج الروسي وبين نموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة) . يتضمن النموذج الروسي الاكتفاء الذاتي معتمداً اعتماداً كلياً على الموارد المحلية ، وبناء جميع المراحل بشكل متكامل سواء صناعات ثقيلة أو خفيفة .

قائمة المراجع

اولا) المراجع باللغة العربية :

1- تقرير التنمية البشرية عن العراق لعام 2010 ، يصدر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة .

2- التقرير العالمي عن التنافسية عام 2009/2008 لمنندى الاقتصادي العالمي (WEF)

3\_ الدخيل ، ميسون ،د. ميسون الدخيل ، حول القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في التنمية والاستثمار(مؤتمر دولي)..

4- الدوري ، زكريا مطلق ، ادارة التمكين واقتصاديات الثقة - في منظمات اعمال الالفية الثالثة -2009.

5- زيان ، عبد القادر ، نظريات التنمية ، الدفعة القوية ، 2012 ، من موقعه على الانترنت.

6- صالح، مظهر محمد ، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، مستشار البنك المركزي العراقي ، من الانترنت .

7- الصوص، نداء محمد ، الاقتصاد الاداري ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن ، طبعة اولى ، 2012.

8- عاشور، احسان جبر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

9- العلي ، احمد بريهي ، دراسة عن الاقتصاد العراقي و افاق المستقبل القريب عام 2012، . من الانترنت .

- 10- محمد، سحر قاسم، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي ، 2012.
- 11- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - الخطة الخمسية للسنوات (2010-2014).

ثانيا) المراجع باللغة الانكليزية:

- How manage The McGraw .Hill companies,2009 -1  
Robert Blcal, performance,
- Ping Wang Department of Economics (Washington -2  
University in St. Louis,2012)
- 3- Economic development politically In the Arab world .أطروحة  
مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك  
كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد. تقدم بها فارس  
رشيد البياتي ، إشراف الدكتور عبد المنعم صالح مصطفى ، عمّان 2008.